حيث لا قيمة حقيقية يمكن ان يضيفها تفادي هذا الخلط على قاعدة اهداف هذا البرنامج الذي استمد شرعيته من الماضي فقط، ولم يأخذ في حسبانه جملة التطورات اللاحقة التي أنشأت معها حقوقاً لكل الاطراف يتعيّن الاعتراف بها عند استشراف احتمالات المستقبل. فقد تمّ النظر الى الصراع باعتباره صراعاً تناحرياً غير قابل، في أي وقت من الاوقات، لحله سوى بزوال أحد قطبيه. وحجبت هذه الرؤية سبل النظرة الموضوعية لاسرائيل ولتناقضاتها الداخلية، كما هي، على حقيقتها. وتأسست، في المقابل، فرضية مفهومية رأت في التجمع البشري الموجود في اسرائيل، كتلة صماء واحدة لا تمايز بينها، واغفلت خريطة التناقضات في اسرائيل التي تحفل بمتغيرات هامّة لدى اطرافها، وبالتالي لا يمكن تقرير الملامح المميزة لشخصية كل طرف بمجرد الاحتكام الى ملامح شخصيته في الماضي فقط[٥].

في هذا السياق، تشكلت عند معظم القوى الفلسطينية نظرة تنفي أي طابع قومي عن «المجتمع الاسرائيلي». وبلغ الميثاق القومي الى حد اعتبار الروابط الروحية بين اليهود وفلسطين «لا تتفق مع حقائق التاريخ، ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح»[٦]. وكانت التناقضات داخل اسرائيل تبرز، فقط، لتأكيد طابعها المصطنع والعنصري، ودورها كأداة وقاعدة متقدمة للغرب الاستعماري. كما اعتمد الفكر السياسي الفلسطيني المطابقة التامة بين الصهيونية واسرائيل، واغفل التناقضات والاتجاهات في الاولى والثانية، وتجاهل التمايزات الحقيقية التي تنشأ، بالضرورة، لاي عقيدة عند دخولها حقل الممارسة والتي قد تصل في تمايزها الى حد الانفصال؛ وهو شأن يمكن تعميمه، بحذر، على كل الايديولوجيات، وخاصة تلك المستندة على اسس غير واقعية، كما هو حال العقيدة الصهيونية. اكثر من ذلك، اعتاد الفكر السياسي الفلسطيني «المطابقة بين اليهودية والصهيونية واسرائيل... بحيث يغني ذكر واحدة منها عن الاخرى»[٧]. وكان النموذج الابرز على ذلك لدى اقرار الميثاق القومي الفلسطيني حيث تمّ تعديل عبارة من المادة الثامنة عشرة من مشروع الميثاق كانت تنص على ان «اليهودية بوصفها ديناً سماوياً جديراً بالتقدير والاحترام ليست قومية...»[٨]، واصبحت في الميثاق «ان اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية...»[٩]، بحيث شطبت عبارة «جديراً بالتقدير والاحترام». ان نفي صفتي التقدير والاحترام فرضه اقتران اليهودية بالصهيونية في الذهن آنذاك. وهذا يعني ان نفي الصفتين عن اليهودية قصد به نفيهما عن الصهيونية، وبالتالي عن اسرائيل. ولا شك في ان هذا الاقتران، سواء كان بوعي أو بدونه، ساهم في عرقلة وتأخير عملية التعرف على طبيعة كل منهما على حدة، وعلى طبيعة الروابط القائمة بينهما كما هي بالفعل. كما عرقل عملية أخرى مرتبطة بهذه، أي التمييز بين ما هو يهودي، وما هو يهودي ـ صهيوني غير اسرائيلي، وما هو يهودي ـ اسرائيلي، وما هو صهيوني ـ اسرائيلي، بما يجمع أيّاً منها بالآخر أو يفرقه عنه»[١٠].

لقد صنع كل ما سبق ذكره جداراً من المحرمات لم يكن من السهل اختراقه، واقام حاجزاً منيعاً احتاج لمدى زمني طويل نسبياً، كما احتاج لتطورات سياسية كبيرة من اجل هزّه وفتح ثغرة فيه، واحداث تبديل في محتوياته ومضامينه.

مرحلة الدولة الديمقراطية (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤)

كانت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أهم حدث سياسي وعسكري أحدث تغيراً كبيراً في الفكر السياسي الفلسطيني، وأعاد صياغة منظمة التحرير الفلسطينية، من جديد، بعد سيطرة فصائل المقاومة عليها خلال دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة والخامسة على التوالي. في تلك الاثناء، وقبل تبنّي المجلس الوطني في دورته الخامسة لشعار اقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يتعايش